



جمهورية مصر العربية

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

كراسة الشروط والمواصفات الفنية

للمناقصة العامة رقم (<) لسنة ٢٠١٨ / ٢٠١٩

لتوريد ادوات كتابية ومكتبية

تقديم العروض يوم الثلاثاء الموافق (١٤ / ٥ / ٢٠١٩)

محتوى الكراسة

١- مقدمة

٢- شروط عامة

٣- المواصفات الفنية للبنود

يجب أن يتم استيفاء هذه البيانات بكل عناية ودقة

عطاء مقدم من شركة /

اسم ولقب مقدم العطاء :

صفة مقدم العطاء :

رقم السجل التجاري :

رقم الملف الضريبي :

رقم البطاقة الضريبية :

مأمورية الضرائب التابع لها :

عنوان الشركة:

ارقام التليفونات والفاكسات :

السادة /

أتشرف بإحاطة سيادتكم علما بأنني أقدم عطائي عن المناقصة العامة رقم (<) لتوريد ادوات كتابية ومكتبية وقد بينت أسعارى بالمرفقات علما بأننى قد اطلعت على كراسة الشروط والمواصفات وملحقاتها واقر بتنفيذ كل ما ورد بها وما تقضى به هذه الشروط دون ابداء أية معارضة لآى سبب .

كما وأنى لم أعلق قبول عطائى على أى شرط وهذا إقرار منى بذلك.

خاتم الشركة

توقيع مقدم العطاء



مقدمه

بناء على احتياجات تطوير البنية التكنولوجية وتحقيق أهداف الخطة القومية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتلبية لاحتياجات الوزارة للأدوات الكتابية والمكتبية للمساعدة في إعداد الأعمال والقيام بالمهام .

وفي هذا الإطار ترغب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في طرح مناقصة عامة بين الشركات المتخصصة لتوريد أدوات كتابية ومكتبية على أن يتم استيفاء الشروط المبينة فيما بعد وتقديم العروض موضحا بها الشروط الفنية والمالية .

الشروط العامة

القوانين واللوائح:

يتم تنفيذ كل الخطوات بعملية التقدم والتقييم طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك بجمهورية مصر العربية وتخضع هذه المناقصة العامة لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .
في حالة عدم التزام الشركة التي تم الترسية عليها بالشروط المذكورة في كراسة الشروط والمواصفات وأمر التوريد الصادر لها في هذه المناقصة يتم إلغاء إسناد التنفيذ الصادر لها ، والالتزام بأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

النتيجة الفنية :

يتم اعلان نتيجة المناقصة بناء على تقييم اللجنة الفنية المشكلة بالوزارة لدراسة عروض الشركات واختيار الأنسب منها.

- يتم التقييم بنظام مقبول ومرفوض
- العملية قابلة للتجزئة

تقديم العطاءات:

توقيت تقديم العطاءات

تقدم العطاءات إلى الإدارة العامة للشئون المالية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمقرها الكائن في علامة كيلومتر ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى بجوار بوابة الرسوم قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا يوم الثلاثاء الموافق ٨٤ / ٥ / ٢٠١٩

نظام تقديم العطاءات

- تقدم الشركة عطاءها باسم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في صورة مظروفين أحدهما فنى والأخر مالى مع كتابة " مناقصة عامة رقم (<) لسنة ٢٠١٨/٢٠١٩ لتوريد أدوات كتابية ومكتبية على المظروفين الخارجيين وتوضيح ما إذا كان المظروف فنى أو مالى .
- يجب تقديم عينات من الأصناف المقدم عنها العطاء ويستبعد أي عطاء غير مصحوب بالعينات.
- يجب أن يحمل مندوب الشركة المتقدمة تفويضا كتابيا لحضور جلسة فتح المظاريف.

كراسة الشروط والمواصفات:

ترفق الشركة المتقدمة النسخة الأصلية من كراسة الشروط والمواصفات موقعة ومختومة بخاتم الشركة ويعتبر ذلك قبولا من الشركة لكل ما ورد فيها وتعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزءا لا يتجزأ من العقد الذى سيوقع بين الجهة المتعاقدة وبين الشركة التى سيسند إليها التوريد ولا يعتد بأى تعديل فى الكراسة بسبب ما تدونه الشركة المتقدمة من اشتراطات.

لغة تقديم العطاءات :

يتم تقديم العطاءات باللغة العربية

بوابة التعاقدات الحكومية:

على الشركات المتنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة التعاقدات الحكومية وعنوانه (www.etenders.gov.eg) ، وتلتزم الجهة الطارحة بمراجعة بيانات الشركة على الموقع الإلكتروني للبوابة وفي حالة صحتها يتم اعتمادها بما يمكنها من الاطلاع على نتائج البت الفني والمالي لها.

المظروف الفني :

يحتوى العطاء الفني على الشروط الفنية ويجب أن يكون العطاء سارى لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنية.

يراعى ألا يحتوى المظروف الفني على ايه بيانات مالية ، وسيتم استبعاد أي شركة يتضمن عطاؤها ايه معلومات مالية داخل المظروف الفني ، ويحتوى على البيانات والمستندات التالية:

بيانات الشركات المتقدمة:

١. صورة من عقد الشركة.
٢. تقديم سابقة الأعمال للشركات المتقدمة.
٣. صورة من البطاقة الضريبية مجددة.
٤. صورة من السجل التجاري.
٥. صورة من شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة
٦. خطاب بنكي معتمد برقم حساب الشركة

خطاب الضمان الابتدائي

يجب أن يكون العطاء مصحوبا بتأمين ابتدائي مرفقا بالعرض الفني وتدفع بتحويل بنكى على الكود المؤسسى لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على البنوك الحكومية المصرية كود رقم (١٢٧٠٠١٠١) او بخطاب ضمان صادر من أحد مصارف الدرجة الأولى المعتمدة بجمهورية مصر العربية. قيمة التأمين الابتدائي ١٠٠٠٠٠ جنيه مصري (عشرة آلاف جنيه مصري فقط لا غير). يجب ان يكون خطاب الضمان غير مشروط وقابل للتجديد دون الرجوع إلى المورد وسارى لمدة أربعة اشهر من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية، حسب ماهو متعارف عليه فى هذا المجال

ملحوظة : يجب الا يحتوى المظروف الفنى على أى بيانات مالية بخلاف خطاب الضمان سالف الذكر ، وسيتم استبعاد أي شركة تخالف ذلك.

المظروف المالى:

يحتوى على :

١.قوائم الأسعار التفصيلية والإجمالية بالجنيه المصري شاملة ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب والرسوم (توريد مقر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) ، وهذا لكافة البنود المقدمة بعرض الشركة الفنى .

٢.شروط الدفع لا يجوز للشركة تقديم شروط دفع غير المذكورة بالكراسة

٣.مدة التوريد

٤.يجب أن تكون أسعار العطاء سارية لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية

٥.يجب ألا يحتوى المظروف المالى على أية تحفظات لها علاقة بسعر صرف العملات الأجنبية ويجب أن تكون الأسعار ثابتة حتى إتمام التوريد ، وسيتم استبعاد أي عرض يوجد به أي تحفظات مرتبطة بأسعار صرف العملات الأجنبية.

الشروط اللازمة للتقدم بالعطاء :

شروط الدفع :

١٠٠ % بعد اكتمال التوريد والفحص

مدة التوريد :

١٠ أيام من استلام أمر التوريد بشرط أن تلتزم الشركة باستلامه خلال يومين عمل من اخطار الشركة باستلامه والا سيتم حساب مدة التوريد من اخطار الشركة باستلام أمر التوريد.

التوريد:

مخازن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (بالقرية الذكية)

التأمين النهائي :

- على الشركة المتقدمة للمناقصة بعد إعلانها رسمياً بقبول عطاءها أن تودع في خلال عشر أيام من إخطارها بالتريسيه تأميناً نهائياً قدره ٥ % (خمسة في المائة) من إجمالي قيمة العطاء بتحويل بنكي على الكود المؤسسى لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على البنوك الحكومية المصرية كود رقم (١٢٧٠٠١٠١) او بخطاب ضمان صادر من أحد مصارف الدرجة الأولى ويشترط في خطاب الضمان أن تكون القيمة بالكامل مستحقة الدفع لوزارة الاتصالات نقداً وفوراً بمجرد طلب الوزارة ذلك كتابياً دون الحاجة إلى أي إجراء آخر.
- في حالة عجز الشركة المتقدمة عن تقديم التأمين النهائي على النحو المشار إليه فإنه لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحق في سحب قبولها لعطاء الشركة ومصادرة التأمين الإبتدائي دون الحاجة إلى أي إجراء واتخاذ كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها بقانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

التنفيذ وغرامة التأخير :

على الشركة أن تقوم بتوريد (الأصناف) موضوع التعاقد في المواعيد المتفق عليها في العقد والمذكورة بأمر التوريد وإذا تقاعست أو تأخرت الشركة في التوريد أو إذا نفذتها على نحو غير المتفق عليه ، أو إذا امتنعت عن تنفيذ أي التزام ناشئ عن التعاقد ، يكون للوزارة الحق في مصادرة التأمين النهائي فضلاً عن حق الوزارة في الرجوع على الشركة بغرامة عن المدة التي تأخرت فيها الشركة عن التوريد المتفق عليها وطبقاً للمدة الزمنية المدرجة بالعقد ، وتوقع نسب الغرامة طبقاً لما هو وارد بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

تعديل حجم العقد :

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للجهة الإدارية أن تعدل عقودها بالزيادة أو النقص ، وبما لا يجاوز ١٥% من كمية كل بند لباقي العقود بذات الشروط والمواصفات والأسعار طبقاً لنص المادة (٤٦) من قانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة المركزية للشؤون المالية
والإدارية والاحتياجات

احتياجات الوزارة لمخزن الأدوات الكتابية والمكتبية

للعام المالي 2018-2019

م	اسم الصنف	الوحدة	المطلوب شرائه
1	براية معدن عادية	بالعدد	400
2	كلاسير 8 سم كرتون	بالعدد	500
3	استيكة رصاص	بالعدد	300
4	بشاورة للسبورة	بالعدد	100
5	قلم كوريكتور	بالعدد	1000
6	بلوك نوت كبير مسطر بسلك	بالعلبة	750
7	بلوك نوت وسط مسطر بسلك	بالعدد	750
8	قلم يوني بول حسب الألوان المطلوبة بأمر التوريد	بالعدد	1000
9	صمغ بريث	بالعدد	250
10	مسطرة 30 سم بلاستيك	بالعدد	250
11	فايل حرف U	بالعدد	20000
12	قلم جاف	بالعدد	5000
13	فايل حرف L	بالعدد	20000
14	ورق تصوير A4 80 جرام	بالرزمة	8000
15	شريط سوليتب صغير	بالعدد	500
16	شريط لاصق وجهين جلد	بالعدد	200
17	طقم ماركر	بالطقم	300
18	قلم رصاص	بالعدد	4000
19	ملف بلاستيك	بالعدد	300
20	دبوس دباسة 24/6	بالعلبة	1000
21	ايزي بند 9 سم	بالعدد	1000
22	دباسة صغيرة	بالعدد	50
23	كلاسير جلد ابيض 3 سم	بالعدد	350
24	كلاسير جلد ابيض 8 سم	بالعدد	350
25	كلاسير كارتون 4 سم	بالعدد	250
26	دفتر حرف ز	بالعدد	100
27	ورق تصوير A3	بالرزمة	1000
28	بوست ايت 3x2 الوان	بالعدد	1000
29	بوست ايت 3x3 الوان	بالعدد	1000
30	بوست ايت 4x3 الوان	بالعدد	1000
31	بوست ايت 5x3 الوان	بالعدد	1000
32	بوست ايت 1.5 x 2 الوان	بالعدد	1000
33	قلم فلوماستر سن عريض	بالعدد	250
34	تراي معدن 3 درج	بالعدد	100
35	سوليتب عرض	بالعدد	300
36	ايزي بند بكعب 4 سم	بالعدد	1000
37	سبورة بيضاء مقاس 120 x 90 سم	بالعدد	10
38	سبورة بيضاء مقاس 180 x 90 سم	بالعدد	10
39	سبورة بيضاء مقاس 240 x 120 سم	بالعدد	10



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

مشروع عقد
توريد أدوات كتابية ومكتبية

انه في يوم الموافق : / / ٢٠١٩ حرر هذا العقد بين كل من:

أولاً: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - ومقرها القرية الذكية - محافظة الجيزة

ويمثلها السيد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - بصفته - وينوب عنه في التوقيع على هذا العقد:

- السيد المهندس/ رافت عبد العزيز فهمي محمد امين هندي - رئيس قطاع الاتصالات والبنية الأساسية والمشرف على قطاع الأمانة العامة - بموجب التفويض رقم (٨٢٩) الصادر في

٢٠١٨/١١/١٩

(ويشار اليه بالطرف الأول)

- وعنوانها /

ثانياً: / (اسم الشركة)

- ويمثلها في التوقيع على هذا العقد:

- بصفته:

• السيد /

- بطاقة الرقم القومي/

(ويشار اليه بالطرف الثاني)

تمهيد

أعلن الطرف الأول عن المناقصة العامة رقم () لسنة ٢٠١٨/٢٠١٩ لتوريد أدوات كتابية ومكتبية لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتقدم الطرف الثاني بعطائه، وأوصت لجنة البت بقبول العرض المقدم من الطرف الثاني وتم اعتماد التوصية من السلطة المختصة ، وبناء علي ما سبق صدر أمر التوريد رقم () بتاريخ / / بقبول الطرف الأول قيام الطرف الثاني بتوريد أدوات كتابية ومكتبية .

وقد أقر كل من الطرفين بصفته القانونية للتعاقد واتفقا على ما يأتي: -

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية و العرض المقدم من الطرف الثاني وأمر التوريد رقم () بتاريخ / / وجميع المكاتبات المتبادلة بين الطرفين فيما يخص هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه ومكملاً ومتمماً له.

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ موضوع هذا العقد للطرف الاول طبقاً للأعمال المسندة اليه وصفا وعدا وقيمة كما هي بالجدول المثبت بأمر التوريد المشار اليه، وكما ورد بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بالتوريد خلال مدة ١٠ ايام من تاريخ استلام أمر التوريد وعلى النحو المبين به تفصيلا والتسليم بمخازن الطرف الأول بالقرية الذكية.

البند الرابع

القيمة الإجمالية للعقد () فقط لا غير..... جنيه مصري، شامل كافة الضرائب المستحقة وضريبة القيمة المضافة. يسدها الطرف الأول للطرف الثاني بنسبة ١٠٠ ٪ بعد اكتمال التوريد والفحص.

البند الخامس

يجوز للطرف الأول ان يقوم بتعديل حجم التعاقد بالزيادة او النقص وبما لا يجاوز نسبة ١٥ ٪ من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات

البند السادس

يلتزم الطرف الثاني بسداد التأمين النهائي وقدره (٥ ٪) من اجمالي قيمة التعاقد، وذلك نقدا او بتحويل بنكي على الكود المؤسسي الخاص بالوزارة رقم (١٢٧٠٠١٠١) ، أو بخطاب ضمان صادر من أحد مصارف الدرجة الاولى ساري حتى نهاية فترة الضمان، أو فترة التعاقد وتكون قيمة الضمان مستحقة الدفع للوزارة نقدا وفورا بمجرد الطلب (ويجوز السداد خصما من مستحقاته طرف الوزارة).....

البند السابع

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل عن هذا العقد كليا أو جزئيا للغير أو اسناده الي شركة أخرى.

البند الثامن

تسري على هذا العقد احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية، وكذا احكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية.

البند التاسع

إذا أخل الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقد يكون للطرف الأول دون الالتجاء الي القضاء فسخ العقد أو اسناد التوريد لأية جهة أخرى ويصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول ويكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من اية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه وفي حالة عدم كفايتها يلجأ الي خصمها من مستحقاته لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة الي اتخاذ اية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الاخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند العاشر

جميع المكاتبات ترسل للطرف الثاني علي عنوانه المبين بصدر هذا العقد وأي تغيير فيه يلتزم بإخطار الطرف الأول به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حدوثه، وتعتبر كافة المكاتبات والإخطارات والإعلانات التي ترسل علي هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الحادي عشر

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بالفصل في المنازعات الناشئة عن هذا العقد.

البند الثاني عشر

يقبل الطرفان التعديلات التي قد يجريها مجلس الدولة عند مراجعة بنود هذا العقد.

البند الثالث عشر

حُرِّزَ هذا العقد من ثلاث نسخ، نسختان للطرف الأول ونسخة للطرف الثاني للعمل بموجبها.

الطرف الثاني

الطرف الأول